

Distr.: General
10 March 2020

القرار 2513 (2020)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8742، المعقودة في 10 آذار/مارس 2020

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن أفغانستان، ولا سيما القرارات 2255 (2015) و 2344 (2017) و 2489 (2019) و 2501 (2019)، وإلى بيان رئيسه المؤرخ 19 كانون الثاني/يناير 2018 (S/PRST/2018/2)،

وإذ يؤكد أهمية الدور الذي ستظل الأمم المتحدة، إلى جانب بعثتها لتقديم المساعدة، أي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تؤديه في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، ودعمه للسلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان،

وإذ يقر بمطالبة الشعب الأفغاني الواسعة النطاق والصادقة بتحقيق السلام الدائم وإنهاء الحرب، ***وإذ يسلم*** بأنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام إلا من خلال عملية سلام يقودها ويمسك زمامها الأفغان وتفضي إلى تسوية سياسية شاملة متفاوض عليها،

وإذ يرحب بالجهود المعجلة الرامية إلى إحراز تقدم صوب المصالحة، ***وإذ يرحب*** بمواصلة الجهود من جانب جميع الشركاء الإقليميين والدوليين لأفغانستان ويشجع على ذلك من أجل دعم السلام والمصالحة والتنمية في أفغانستان،

وإذ يرحب بفترة خفض أعمال العنف على الصعيد الوطني الناشئة عن المحادثات بين الولايات المتحدة وحركة الطالبان، والمشاورات مع حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، لدورها في تهيئة بيئة مواتية لإجراء مفاوضات السلام، وإتاحة مزيد من حرية التنقل، والحد من الخسائر في صفوف المدنيين، ***وإذ يشدد*** على أهمية بذل جهود دؤوبة لمواصلة الحد من العنف،

وإذ يشدد على أهمية دعم حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية في بناء القدرات، لا سيما قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وقدرات الشرطة الوطنية الأفغانية لتأمين البلد ومكافحة الإرهاب،





وإذ يرحب بالجهود الرامية إلى البدء دون تأخير في مفاوضات تشمل جميع الأفغان بهدف ضمان تسوية سلمية دائمة تنهي النزاع في أفغانستان وتكفل ألا تكون أفغانستان أبداً مرة أخرى ملاذاً آمنا للإرهاب الدولي،

وإذ يرحب بالتزام حركة الطالبان بمنع أي جماعة أو فرد، بما في ذلك تنظيم القاعدة، من استخدام أراضي أفغانستان لتهديد أمن بلدان أخرى، والتزامها بالمشاركة في المفاوضات بين الأطراف الأفغانية على أن تناقش كافة الأطراف وتتفق بشأن تسوية سياسية وبشأن تاريخ وطرائق لوقف دائم وشامل لإطلاق النار، بما في ذلك آليات مشتركة للتنفيذ،

وإذ يؤكد من جديد أهمية كفالة عدم استخدام تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وغيرهما من الجماعات الإرهابية الدولية أراضي أفغانستان لتهديد أي بلد آخر أو الهجوم عليه، وأنه ينبغي ألا تدعم حركة الطالبان أو أي جماعة أفغانية أخرى أو فرد أفغاني الإرهابيين الناشطين في أراضي أي بلد آخر،

وإذ يضع في اعتباره الضرورة الملحة لقيام جميع الأطراف الأفغانية بمكافحة مشكلة المخدرات العالمية بهدف التصدي للاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية المصدر،

وإذ يلاحظ أن إمارة أفغانستان الإسلامية غير معترف بها في الأمم المتحدة وكذلك أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يؤيد استعادة إمارة أفغانستان الإسلامية،

1 - ***يرحب*** بالخطوات الهامة صوب إنهاء الحرب وفتح الباب أمام المفاوضات بين الأطراف الأفغانية التي أتاحها الإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في أفغانستان (الإعلان المشترك) (S/2020/185 وهو مرفق بوصفه المرفق ألف لهذا القرار) واتفاق إحلال السلام في أفغانستان المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة الطالبان (الاتفاق) (S/2020/184 وهو مرفق بوصفه المرفق باء لهذا القرار)؛

2 - ***يقر*** بالدعم المستمر من جانب الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين وبإسهاماتهما الهامة والمستمرة في خدمة قضية السلام، بما في ذلك استعداد بلدان متعددة لتيسير أو إجراء مفاوضات بين الأطراف الأفغانية للتوصل إلى تسوية سياسية ووقف دائم وشامل لإطلاق النار، ***ويشجع*** على استمرار ذلك الدعم وتلك الإسهامات؛

3 - ***يرحب*** باعتزام جميع الأطراف الأفغانية التفاوض بنجاح للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة ووقف دائم وشامل لإطلاق النار، مع مراعاة الإعلان المشترك والاتفاق؛ ***ويشدد*** على أهمية مشاركة النساء والشباب والأقليات بصورة فعالة ومجدية، ***ويؤكد*** أن أي تسوية سياسية يجب أن تحمي حقوق جميع الأفغان، بما فيهم النساء، والشباب، والأقليات، وتحترم الرغبة الشديدة للأفغان في تحقيق السلام الدائم والازدهار، ويجب أن تستجيب للرغبة الشديدة للأفغان في الحفاظ على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنمائية التي تحققت منذ عام 2001، وتدعيم هذه المكاسب، بما يشمل التقيد بسيادة القانون، واحترام الالتزامات الدولية لأفغانستان، وتحسين الحوكمة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة؛

4 - ***يحث*** حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية على النهوض بعملية السلام، بسبل منها المشاركة في المفاوضات بين الأطراف الأفغانية بواسطة فريق تفاوضي متنوع وشامل يتألف من القيادات السياسية وقيادات المجتمع المدني الأفغانية، بما فيها القيادات النسائية؛

5 - ***يدعو*** حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وحركة الطالبان إلى العمل بحسن نية على اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة في سبيل تهيئة الظروف المواتية لتسريع بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية وكفالة نجاحها وتحقيق سلام دائم، بما يشمل إجراء تخفيضات إضافية في أعمال العنف للحد بدرجة كبيرة من الخسائر في صفوف المدنيين، ولا سيما في صفوف الأطفال، وإتاحة زيادة الدعم الدولي لأفغانستان قبل الاتفاق على وقف دائم وشامل لإطلاق النار، وكذا الإفراج عن السجناء؛

6 - ***يهيب*** بجميع الدول أن تقدم دعمها الكامل لتشجيع التفاوض بنجاح على اتفاق سلام شامل ومستدام ينهي الحرب لمصلحة جميع الأفغان ويسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي والأمن العالمي؛

7 - ***يعرب عن استعداده*** عند بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية للنظر في بدء إجراء استعراض لحالة الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المدرجين في القائمة المنشأة والمحدثة عملا بالقرار 1988 (2011)، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من أجل دعم عملية السلام، ويحث جميع الدول على أن تجري دون تأخير استعراضات وطنية، علماً أن اتخاذ حركة الطالبان لتدابير أو عدم اتخاذها لها من أجل الحد أكثر من العنف، وبذل الجهود الدؤوبة للنهوض بالمفاوضات بين الأطراف الأفغانية، والكف إجمالا عن القيام بأنشطة تهدد السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان، أمر سيكون له تأثير على الاستعراض؛

8 - ***يرحب*** بالعمل الذي يقوم به المجتمع الدولي حاليا للإعداد لإيصال المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية إلى جميع أرجاء أفغانستان بهدف الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وتعزيز المصالحة، وتوسيع نطاق فوائد السلام، ***ويرحب كذلك*** بالجهود على صعيد التعاون الإقليمي من أجل تحقيق التنمية الإقليمية، ***ويشدد*** على أهمية التعاون الاقتصادي على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل إعادة بناء أفغانستان؛

9 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره عن أفغانستان، على النحو المطلوب في الفقرة 9 من القرار 2489 (2019)، التطورات المتصلة بالجهود المبينة في هذا القرار؛

10 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.